

ASSOCIATION

DES BANQUES DU LIBAN



جَمعيّة

مصارف لبنان

بيروت في ١٦ - ٣ - ٢٠٢٢

عطفًا على بياناتها السابقة، وانطلاقاً من واجبها الوطني في المساهمة في حماية الأمن الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة التمادي الفاضح لبعض الجهات لاسيما القضائية في مخالفة القوانين والاستمرار في الممارسات التعسفية والغوغائية التي تؤدي إلى الفوضى القضائية، تدعو جمعية مصارف لبنان جميع السلطات المعنية بما فيها السلطة التنفيذية إلى الإسراع في اتخاذ كافة القرارات العاجلة اللازمة لوقف هذه المخالفات القانونية واتخاذ التشريعات اللازمة للتعامل مع الأزمة المالية والنقدية الحالية وعلى رأسها قانون الكابيتال كونترول، وإلا واضطرت المصارف إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة صوتاً لمصلحة المواطنين وللمصلحة الوطنية العليا.

مديرية الإعلام والعلاقات العامة